



Concours d'entrée au cycle supérieur
Session Octobre 2015

اختبار الثقافة العامة

المدة : 03 ساعات / الضارب : 02
التاريخ : الجمعة 30 أكتوبر 2015

Epreuve de culture générale

Durée : 03 heures / coef : 02

Date : Vendredi 30 octobre 2015

ملاحظة هامة : يحذر اختبائي الثقافة العامة والاختصاص بلغتين مختلفتين إما بالعربية أو بالفرنسية حسب اختيار المترشح، وينجر عن عدم احترام هذه الأحكام إلغاء مشاركة المترشح.

الموضوع :

طُلبَ منكم المساهمة في إعداد مقترح لتطوير التنمية بالولاية التي تنتمون إليها وانطلاقا مما يتوفر بها من إمكانيات وطاقات وفي ضوء الخيارات الوطنية لإرساء اللامركزية وترسيخ الحوكمة الرشيدة وتعزيز دور المجتمع المدني فإنه يُرجى منكم تحرير مذكرة تتناولون فيها تصوركم للأولويات والبرامج التي يتعين إدراجها بالمخطط الجهوي أو الوطني بالنسبة لولايتكم مع إبراز القواعد والقيم المتماشية مع متطلبات تحقيق التنمية المنشودة.

SUJET

Il vous est demandé d'établir une proposition pour promouvoir le développement dans le gouvernorat auquel vous appartenez, à la lumière des ressources et potentiels disponibles et des choix nationaux en matière de décentralisation, de bonne gouvernance et de renforcement du rôle de la société civile.

Vous êtes appelé à rédiger une note comportant votre vision des priorités et des programmes à insérer dans le Plan régional ou le Plan national concernant votre gouvernorat, tout en soulignant les principes et les valeurs concernant la réalisation du développement escompté.

مناظرة الدخول إلى المرحلة العليا
(دورة أكتوبر 2015)
معايير إصلاح اختبار الثقافة العامة

يمكن تقسيم المعايير التي يتمّ على أساسها تقييم ورقة الامتحان وتقدير العدد المناسب إلى قسمين :

I- القسم الأول :

يتعلق بالنواحي الشكلية ولذا يتم الأخذ في الاعتبار مدى عناية المترشح بهذا الجانب (6 نقاط على أقصى تقدير) ويمكن الاستئناس بالضوابط التالية :

- الهيكلية العامة لورقة الامتحان والتخطيط
- المنهجية وتسلسل الأفكار ووضوح المعلومات والتحليل
- قراءة الورقة وفهم المحتوى وأسلوب الدفاع عن الفكرة أو نقدها
- احترام قواعد اللغة ومقتضيات الصياغة اللغوية السليمة من حيث تراكيب الجمل والعبارات المستعملة وتوخي الأيجاز وتجنب التكرار والتزديد.

II- القسم الثاني :

يتعلق بالمضمون ويتعين أن يضع المترشح الموضوع في إطاره الزماني والمكاني والتطورات الملاحظة على المستويين العالمي ثم الوطني (اشتداد المنافسة، الاختلال في مستويات التنمية خاصة في المناطق العربية والإفريقية وكذلك على المستوى الوطني جراء فترة ما بعد الثورة وأثارها على الاقتصاد والمؤسسات العامة والخاصة و المناخ الجملي للاقتصاد الوطني. التخلص إلى مغزى الرجوع إلى التخطيط والمخطط للفترة 2020/2016 والتساؤل هل هو مواصلة ما كان قبل أم قطع وتجديد.

1- الجزء الأول :

- يمكن أن يتعلق بالتعريف بالتخطيط والمخطط كأداء إشراف، وضبط أهداف التنمية وسبل تحقيقها بما في ذلك المنوال العام.
- يستحسن أن يبدي المترشح رأيه في المخطط أيهما يبدو أفضل لديه : المتوسط المدى (5 سنوات) أو القصير المدى (3 سنوات).

ثم يتدرج في إثارة الأسباب الكامنة لهذا الاختيار وخاصة :

- تفهقر الانتاج
- تهاوي نسب النمو العام

- تراجع الاستثمارات الداخلية (حواجز الدولة) وعدم القدرة على الإنجاز والخارجية
الخوف من الأوضاع الداخلية

تصاعد الطموحات في كل الجهات والمناطق وتفاقم البطالة خاصة لأصحاب الشهادات وبالمقابل
فإن بعض الظواهر تجعل العملية التخطيطية مشوبا بالاحتراز كالتجارة الموازية والتهريب
والمنافسة غير العادلة بمنتجات المصنعة المستوردة أو المهربة إزاء الإنتاج الداخلي.

بناء على ما سبق ينبغي التوصل إلى أن النهوض بالاقتصاد يبدو كالالتزام حارق للدولة
والمؤسسات والأفراد وباعتبار تقاليد التخطيط فإن المخطط يبدو الأداة المثلى لإعداد منوال جديد
للتنمية وضبط جملة البرامج والمشاريع والأهداف الكمية والنوعية لتحقيق الحق في الحرية
والشغل والكرامة وهي متكاملة متلازمة ولا يتحقق إحداها بمعزل عن الآخرين.

لهذا فالتنمية مسؤولية الدولة والجماعات والمؤسسات ومن هنا ينطلق التركيز على الجهات
خاصة الولاية التي ينتمي إليها المترشح.

2- الجزء الثاني : الجهة مساهم فاعل في التنمية المخطط

لينطلق الجزء بتعريف موجز بالولاية : موقعا وموارد طبيعية وبشرية وإن أمكن مستويات
التنمية بها وخاصة مؤشرات التنمية البشرية للتحقق من معرفة المترشح بالإشكاليات وتطلعات
الجهة ومدى ما يمكن أن تسهم به لذاتها وللتنمية الوطنية ككل متلائم ومتربط.

ويستحسن من المترشح أن يضبط مستويين من تلك المساهمة :

- المساهمة في التنمية الذاتية

- مساهمة الدولة

وذلك في إطار التوجهات اللامركزية التي يضمنها الدستور والهادفة إلى إعطاء الجهات قدرا
أكبر من الصلاحيات والتمويلات ما يجعل التصرف في الشؤون المحلية والجهوية أكثر كفاءة
ومردودية الحوكمة

وعلى المترشح أن يفيض في تناول شروط تلك المساهمة وهي المشاركة والحوكمة السليمة
ودور المجتمع المدني ويقود الحديث بالطبع عن شكل العناصر إلى نوعية المؤسسات التي
تتطلبها اللامركزية وكذلك منوال التنمية الجالب للاستثمارات الداخلية والخارجية والمستفيد من
فرص العولمة والتعاون الداخلي مع الولايات ذات العلاقة المجاورة وحتى مع البلدان الشقيقة
والصديقة : الجزائر، ليبيا، حوض البحر المتوسط، إفريقيا... الخ

3- الجزء الثالث والأخير:

التوقعات وإبداء الرأي حول التنمية الجهوية على نطاق الولاية والأقاليم يعني الجهات الاقتصادية

وما يمكن أن يستنتجه المترشح ويعطي الانطباع عن مدى مواكبته لواقع جهته وبلاده ونظراته التي تجعل منه مشروع جدي لموظف سامي بالإدارة التونسية.